

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

فى إطار دراستى للمؤسسات الثقافية والعلمية فى مصر التى أسهمت اسهاما ملحوظا فى ايقاظ الفكر العربى ، والتى كان لها الدور المؤثر فى حركات تنوير العقل المصرى قمت بدراسة الجامعة المصرية (١) ، ومجمع اللغة العربية (٢) ، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية (٣) ، وهأنذا أقدم هذه الدراسة عن أحد المؤسسات الثقافية والتعليمية التى اندثرت رغم أهميتها حتى لم يعد يعرف عنها من جيلنا الحالى ، ولا حتى من المتخصصين منه سوى النذر اليسير عنها ألا وهى مدرسة القضاء الشرعى التى كان انشأؤها فتحا لباب التطور العلمى المعتدل والبعيد عن الغلو والتطرف والتى كانت خطوة موفقة حققت ما كان ينتظر منها من حيث تحسين أحوال المحاكم الشرعية على وجه يتلاءم مع ظروف العصر ومقتضياته فأخرجت أجيالا من القضاة الشرعيين والكتبة والمحامين كان لهم أكبر الفضل فى التأثير على نظام القضاء المصرى بحيث أصبح يتلاءم أكثر وطبيعة العصر ومقتضياته .

(١) انظر : الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ - ١٩٤٠ القاهرة مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٨٤ .

(٢) انظر : مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية . . القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مركز تاريخ مصر المعاصر ١٩٨٣ .

(٣) انظر : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - دراسة تاريخية لمؤسسة علمية ١٩٤٥ - ١٩٨٥ . القاهرة - الجمعية التاريخية ١٩٨٥ .

وسبب التفكير فى انشاء هذه المدرسة خارج نطاق الأزهر يرجع ائى أن حركات الاصلاح داخل الأزهر كانت دائما ما تضع وسط ضوضاء المعارضين للاصلاح والمتشددىن الذى كانوا يرون أن تدريس الطبيعة والكيمياء كفرا ، و تدريس الفلسفة افك من عمل الشيطان ، والاجتهاد فى المسائل الدينية حرام وبدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار .

ونظرا لأن صور المعاملات بين الناس قد تغيرت على أثر التقدم العلمى والاختراعات الحديثة ، فقد كانت هناك ضرورة الى انشاء مدارس منفصلة عن الأزهر لدراسة الشرع واللغة العربية بطريقة تتفق مع حاجة العصر ، خصوصا وانه من الصعب الزعم أن كتب تدريس الشرع يجب أن تبقى كما وضعها السلف دون تغيير .

وليس من الغريب أن تولد مدرسة القضاء فى الوقت الذى كان فيه انشاء الجامعة المصرية يسير على قدم وساق فقد بدأت مصر منذ مطلع القرن العشرين تضع لبنات صرح التعليم العالى الحديث ، وتصنع انجازاتها التعليمية الرائدة التى ظلت مثالا يحتذى به .

وطبقا لخطة هذا البحث فقد تم تقسيم هذا الموضوع الى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة تناول الفصل الأول المعنون « فكرة انشاء مدرسة القضاء الشرعى » دور كل من الشيخ محمد عبده فى التخطيط لقيامها وسعد زغول فى اخراجها الى حيز التنفيذ ، وتحديث الفصل الثانى بعنوان « أساتذة المدرسة وطلابها ومناهجها » عن تنوع التكوين العلمى لأساتذة المدرسة فقد كان منهم المطربش ومنهم المعمم ومنهم لابس الزى الأفرنجى كما تناول طريقة اختيار طلاب المدرسة والمواد الدراسية المقررة ، والامتحانات وطريقة ادارتها وتعرض الفصل الثالث وعنوانه « محاولات الغاء المدرسة وضمها الى الأزهر » للمؤامرات التى حيكمت ضد بقاء المدرسة وانتهاز الخديو والأزهريين

